اسم المصدر: الوطن السعودية

التاريـــخ: 09-11-2009 رقم العـدد: 3328 رقم الصفحة: 14 مسلسـل: 74 رقم القصاصة: 1

برلمان

الفايز: ١٨٠ ألف موظف وموظفة معيّنون على بنود مخالفة لنظام الخدمة المدنية

الرياض: عبد الله فلاح، واس

علمت "الوطن" أن وزير الخدمة المدنية محمد الفايز كشف عن وجود ١٨٠ ألف موظف وموظفة على ١٤٠ بند جميعها مخالفة لنظام الخدمة المدنية مستبعدا علم وزارته بتلك البنود مؤكدا أن تلك البنود لا تعتمد على ضوابط أو معايير ولا تقوم على الجدارة أو المنافسة أو تكافؤ الفرص بين المواطنين.

وأكد الفايز، في جلسة مغلقة أمام أعضاء مجلس الشورى أمس، أن الوزارة علمت أخيراً عن عدد من تلك البنود التي تلتف حول نظام الخدمة المدنية، مشيرا إلى أنها بادرت برفع الموضوع إلى المقام السامي وقد شكلت لجنة لتثبيت من لديهم المؤهلات والخبرات متى ما توفرت شواغر وظيفية.

في غضون ذلك حُرم الإعلاميون من تغطية الجلسة كاملة لكونها مغلقة بينما بثتها وكالة الأنباء السعودية.

وألقى وزير الخدمة المدنية محمد الفايز كلمة قضت على نصف ساعة من وقت الجلسة ليتاح المجال أمام الأعضاء لطرح ٧ مداخلات ٣ منها من لجنة الإدارة والموارد البشرية والعرائض و٤ مداخلات من خارج اللجنة.

وأوضح أن وزارته تجد على وجه العموم تعاوناً من قبل الجهات الحكومية باستثناء بعض التأخير في تلقي ما يجب أن يصلها من نسخ لقرارات بعض الوقوعات الوظيفية من عدد من الجهات كقرارات التعيين والمباشرة للموظفين الجدد أو المرقين أو المنقولين خاصة الجهات الحكومية الكبيرة التي لديها فروع في مناطق ومحافظات المملكة وكذا الجهات التي لديها صلاحية التعيين والترقية والنقل وهذا التأخر يؤثر بدرجة كبيرة على دقة إحصائيات الوظائف الشاغرة والموظفين في تقارير الوزارة.

وأشار الفايز إلى أن الوظائف الشاغرة شأنها شأن الوظائف المشغولة متحركة بشكل يومي نتيجة الترقيات والتعيينات وانتهاء الخدمة وانتقال الموظفين من جهة إلى جهة أخرى أو من مجال إلى آخر.

وبين وزير الخدمة المدنية في كلمته أن الوزارة ليست مسؤولة بحسب النظام إلا عن شغل الوظائف المشمولة بسلم رواتب الموظفين العام للمرتبة العاشرة فما دون وسلم رواتب الوظائف التعليمية، وسلم رواتب الوظائف الصحية ولا تملك صلاحية الإعلان عن الوظائف الشاغرة بتلك السلالم إلا بطلب من الجهة التي تتبعها حسب ما ترى أنه يمثل حاجة حقيقية للعمل لديها، لافتاً

النظر إلى أن بقية الوظائف في سلالم الرواتب الأخرى المشمولة بالتقاعد المدني كـ (أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والقضاة وأعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام والوظائف المستثناة في بعض الأجهزة الحكومية، ووظائف المؤسسات والهيئات العامة) وإن كانت تثبت شواغرها في الوزارة إلا أن إشغالها يتم من قبل جهاتها ويقتصر دور وزارة الخدمة المدنية على الرقابة اللاحقة بعد إشعارها بقرارات التعيين التي قد تتأخر تلك الجهات في إرسالها للوزارة، أما وظائف المؤسسات والهيئات العامة والصناديق المشمولة بنظام العمل والعمال والتأمينات الاجتماعية ووظائف البنود بمختلف أنواعها فيتم شغلها من قبل جهاتها وليس لوزارة الخدمة المدنية دور في ذلك.

وطرح عضو المجلس الدكتور خليل البراهيم سؤالا يتعلق بمصير الطلاب المقبلين على التخرج في الجامعات إضافة إلى الطلاب المبتعثين في الخارج وماذا أعدت الوزارة والجهات الحكومية الأخرى لاستيعابهم فور تخرجهم وإيجاد فرص عمل لهم في ظل وجود ١٤٧ ألف وظيفة شاغرة و٦٢ ألف وظيفة مشغولة بمتعاقدين حسب تقرير وزارة الخدمة المدنية لعام ١٤٢٧/١٤٢٨، وأكد الفايز أن توظيف الحكومة يرتبط باحتياجات القطاعات الحكومية وأن كثيرا من الوظائف الشاغرة تتبع لتلك الجهات لافتا إلى أن ٣٠ ألف وظيفة تابعة للخدمة المدنية والباقي تابعة لجهات حكومية أخرى.

كما تطرق البراهيم خلال مداخلته إلى وضع المعلمين والمعلمات المعينين على مستويات أقل من المستحقة وأن اللجنة الوزارية ساوت بين معلمين على مستوى واحد وجاء التحسين على أقرب درجة للراتب ولم تراع الفروقات ليكتفي الفايز بالرد بانتهاء القضية بعد صدور قرار حكومي وحكم قضائي.

ورداً على سؤال حول ثبات سلم رواتب الموظفين العام وعدم تماشيه مع احتياجات المعيشة.

قال الوزير الفايز إن هذا من اختصاص المجلس الاقتصادي الأعلى،ورداً على موضوع التجميد الوظيفي قال إن هذا الموضوع عرض على مجلس الخدمة المدنية وأن المجلس انتهى بعدد من التوصيات رفعت إلى مقام خادم الحرمين الشريفين لحل هذه المشكلة،متوقعاً أن تنعكس بشكل إيجابي على الموظفين.

وأجاب الوزير رداً على سؤال عن مشروع كادر المهندسين قال أن هذا الموضوع معروض على مجلس الخدمة المدنية وهو في مراحله الأخيرة والوزارة تدعم مثل هذا التوجه في إيجاد مثل تلك اللوائح.

وعن تحديث نظام الخدمة المدنية قال إن النظام الحالي لا يوجد فيه الكثير من الخلل والذي يتكون من ٤٠ مادة وأن معظم تلك المواد تتشابه مع أنظمة الخدمة المدنية في العالم، وأن المواد العامة تركت لمجلس الخدمة المدنية لإصدار اللوائح المتخصصة وأن هناك عددا كبيرا من اللوائح التي أصدرها مجلس الخدمة المدنية وكان آخرها لوائح الوظائف الدبلوماسية، كما أن اللجنة الوزاري للتنظيم الوزاري درست النظام وأنه يدرس في مجلس الخدمة المدنية.

وعن سؤال حول التمايز في المميزات والبدلات والحوافز بين موظفي بعض الهيئات والمؤسسات والصناديق أكد الفايز أن هذه الملاحظة كانت محل اهتمام خادم الحرمين الشريفين شخصياً وقال إنه تم تشكيل لجنة وزارة برئاسة ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران المفتش العام الأمير سلطان بن عبدالعزيز وعدد من الجهات الحكومية لدراسة تلك المزايا أوقفت العمل في بعض المزايا، كما رفعت التوصيات فيما يخص الرواتب والبدلات لمقام خادم الحرمين الشريفين.

وطالب الدكتور طلال بكري بزيادة السن التقاعدية لـ ٦٥ بعد خدمة ٤٠

محمد الفايز تحت قبة مجلس الشورى أمس (واس)

أرقام من كلمة الفايز

- ١٨٠ ألف موظف وموظفة معينون على بنود.
- ١٤٠ بنداً مخالفاً لأنظمة الخدمة المدنية.
- ٥٠٦٣ طلباً لشغل وظائف إدارية على المراتب (٦، ٧، ٨، ٩) فقط في حين أن الوظائف الشاغرة حوالي ٢٥,٧٠٠ وظيفة.
- ٤٠ مادة في نظام الخدمة المدنية معظمها تتشابه مع الأنظمة العالمية.

اسم المصدر: الوطن السعودية

التاريـــخ: 09-11-2009 رقم العـدد: 3328 رقم الصفحة: 14 مسلسـل: 74 رقم القصاصة: 2

عاما مبررا ذلك بكون سن الموظف عند التحاقـه بالوظيفة حاليا في حدود ٢٥ عاما وليس كالسـابق ١٩ عاما وطرح بكري خيارين آخرين مختلفين حول سـن التقاعد وسـنوات الخدمة إلا أن الفايز قال "سـأقاوم مثل هذا التوجه باعتبـار أن بلادنـا تتميـز أن أغلـب سكانها من الشباب وبالتالي قد نكون محتاجين إلى تقليص سـن التقاعد إلى أقل من ذلك وإتاحة المجال أمام الجيل الشاب القادم".

وحسـب مـا نشرتـه وكالـة الأنباء السعودية في تقريرها عن الجلسة فإن الفايز أكد أن وزارة الخدمة المدنية بعد صـدور كل ميزانية عامة للدولة تحث الجهات الحكومية على شغل وظائفها الشـاغرة بناءً على توجيهات سامية في هذا الشـأن إضافـة إلى حثها على تولي شـغل وظائفهـا للمراتـب السادسـة فمـا دون، إلا أنه مـع ذلك مثلاً لم يرد لـوزارة الخدمـة المدنية مـن الجهات الحكومية للفترة من ١/١/١٤٢٩ إلى ١٩/١١/١٤٣٠ إلا طلب شغل ٥٠٦٣ وظيفة إدارية للمراتب (٩,٨,٧,٦) في حين عـدد الوظائف الشـاغرة في تلك المراتـب في الجهـات الحكومية يقارب من ٢٥,٧٠٠ وظيفة شاغرة.

وعن مشكلات العقود والبنود المؤقتة قـال: إن الوزارة لا دور لهـا في إيجاد هـذه البنـود المسـتحدثة ولا تخضـع للأنظمـة الإداريـة في المملكة،مرجعاً الأصـل في التعيين الحكومـي للجدارة والكفاءة.

وعـن الانتظـار الطويـل لطالبـي الوظيفـة من الشـباب السـعودي مع وجود غير سـعوديين في ذات الوظيفة قـال "جزمـاً لا يوجـد غير سـعودي في وظيفـة إداريـة حكوميـة، فيمـا عـدا الوظائـف الفنيـة، التـي لا يتـم تجديد عقودهم عليهـا إلا بعد الإعلان للمواطنين لشـغرها تنفيـذاً لما نصت عليه الأوامر السامية.

وأفـاد وزير الخدمـة المدنية في رده عن أهمية وجود لائحة للمهندسـين أن اللائحة في مراحلهـا الأخيرة، والوزارة تدعم هـذه اللائحة ولا تـرى ما يمنع لإيجادها.

وعـن مقـترح لإلغـاء الترقيـات، وإيجـاد سـلالم للموظفين عـلى غرار سـلم الوظائف التعليميـة قال الفايز: للمجلس اقـتراح ما يراه بهذا الشـأن عندما يحال إليه مشروع نظام الخدمة المدنية لمناقشته.

وبـين أن شـغور ١٢٠ ألف وظيفة في الدولة لا تقع مسـؤولية شغلها على وزارة الخدمـة المدنيـة فقط، موضحاً أن مـا يقع مـن مسـؤوليتها ٢٩ ألف وظيفة.

وتحـدث عـن الوظائف المشـغولة بغير سـعوديين ومبررات عدم شغلها بكفـاءات وطنيـة وقـال: لقـد بلغت الوظائف المشـغولة بغـير مواطنين في السلالم الوظيفية المشـمولة بالتقاعد المدنـي إلى تاريـخ ١/١١/١٤٣٠ (٧١,٠٥٠) وظيفـة منهـا (٥١٠٥٧) وظيفـة في التخصصـات الطبيـة والصحية.

وأوضـح أن القطـاع الحكومـي اسـتوعب خـلال الخمـس السـنوات الماضية تعيين ما يقارب (٢١٠,٠٠٠) موظـف وموظفـة في مختلف سـلالم رواتـب الخدمـة المدنيـة المشـمولة بالتقاعـد المدنـي وأن قدرتـه تقـل سـنوياً عـلى اسـتيعاب الكثـير مـن بعض مخرجـات التعليم وضرب مثلاً بالوظائـف التعليمية النسـوية حيث قـال: إن البون شاسـع بين مخرجات التعليم وأعداد الوظائـف المعلنة فيما عدا بعـض مسـارات التعليم الخاص ففي عـام ١٤٣٠ بلغ عـدد المتقدمات عـن طريـق موقـع الـوزارة عـلى (الإنترنـت) مـا يقـارب (٣١٠,٠٠٠) متقدمـة في حـين أن عـدد الوظائـف المعلنـة في حـدود (٨,٦٠٠) وظيفـة، حيث بلـغ أعداد المتقدمـات في غالبية التخصصات أضعاف الحاجة الفعلية.

وبـين أنـه في الجانب الآخـر تزداد الحاجـة سـنوياً للمتخصصـين والمتخصصـات في مجـالات أخـرى كالمجـالات الطبيـة والصحيـة خاصة إذا مـا قيسـت تلـك الحاجـة بحجـم الوظائـف الشـاغرة فعلاً والمشـغولة حكمـاً (بغير سـعوديين) فمثـلاً بلغ عـدد المواطنـين المعينين عـلى وظيفة طبيب مقيم (رجال ـ نساء) وفق سلم رواتب الوظائف الصحية خلال العام المـالي ١٤٢٨/١٤٢٩ (٥٦٩) طبيبـاً مقيماً، في حين عدد الوظائف الشاغرة فعلاً والمشـغولة حكماً في هذا المستوى الوظيفي (١٥,٨٠١) وظيفة.